الأمم المتحدة S/PV.4178 (Resumption 1)

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٧٨ (الاستئناف ١)**

الخميس، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد الجراندي
الصين	السيد شن غوفانغ
فرنسا	السيد دوتريو
كندا	السيد فاولر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ستوفر

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا (S/2000/678)

00-55607
0055607

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أبدا كلمتي بشكرك على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في أنغولا. كما نشكر السفير غامباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، لتقديمه آخر تقرير للأمين العام ولملاحظاته الإضافية المفيدة والشاملة جدا. ونرحب أيضا بوجود السيد مالونغو، وزير المساعدة الاجتماعية في أنغولا، وكذلك ببيانه الحافل بالمعلومات، والذي يجب أن أقول أنه مشجع.

وقد عالج مجلس الأمن الحالة في أنغولا على فترات منتظمة منذ استئناف أعمال القتال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ورغم معالجتنا لجميع جوانب الحالة، فقد كرسنا، مع ذلك، انتباها خاصا لطرق ووسائل النهوض بعملية السلام.

ونحن نواصل دعم سريان بروتوكول لوساكا، كما تفعل حكومة أنغولا. وكما سبق أن قلنا، فإن عناد يونيتا وإصرارها على الاستمرار في حملة عسكرية أخرجت عملية السلام من مسارها وأعاقت التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وتحتاج يونيتا إلى التذكير بأنه لا يوجد لديها خيار عسكري.

ونلاحظ مع الارتياح بأن الجزاءات المفروضة على يونيتا في مجال الأسلحة والنفط والماس قد نفذت تماما. ونكرر تأييدنا الكامل لنظام جزاءات الأمم المتحدة المعزز، ولا سيما فيما يتعلق بالماس غير المشروع. وقد أعرب مؤتمر الماس العالمي الأخير عن دعم صناعة الماس لجهود مجلس الأمن من خلال اعتماد قرار. وتؤمن بنغلاديش بقوة أن يونيتا سوف تكتشف قريبا عدم جدوى الحملة العسكرية التي تقوم بها. بيد أننا يجب ألا نلين.

أود عند هذه النقطة أن أشيد بالدور الذي لعبه السفير فاولر في هذا الصدد بصفته رئيسا للجنة جزاءات أنغولا، لقد أثمر تصميمه وإخلاصه النتائج ومن الضروري تقليدهما في مناطق أخرى كذلك.

ولا تزال المبادرة العسكرية لحكومة أنغولا تقابل بالنجاح في سعيها إلى توسيع سلطتها على المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا. وانخفضت القدرة القتالية التقليدية ليونيتا بدرجة كبيرة. وكما ذكر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تموز/يوليه، كان لأعمال القتال أثر سلبي على حالة القانون والنظام في أرجاء البلد. وعلمنا في تقريره الأخير أن التطورات العسكرية فاقمت الحالة الإنسانية وأثرت في حرية حركة الشعب في البلد. واضطر الناس إلى ترك ديارهم بدون أية وسائل للإعاشة تقريبا. وزيادة على ذلك، فإن المعونات والمساعدات من المجتمع الدولي لم تتمكن من الوصول إلى الناس المحتاجين.

ونعتقد أنه ينبغي التصدي لهذه القضايا من أجل تخفيف معاناة السكان المدنيين. كما أننا نحتاج إلى تشجيع حكومة أنغولا على مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة بالفعل في الميدان في التصدي للحالة الإنسانية وفي تحسين حالة هؤلاء الناس المعرضين للأخطار. وكما بُيِّن في تقرير بعثة التقييم السريع لمنسق الغوث في حالات الطوارئ، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة حتى لا تتدهور الحالة إلى نقطة الأزمة. ونؤمن بأننا نتقاسم نفس الرأي في المجلس.

ونحن سعداء إذ نلاحظ أن حكومة أنغولا قد أخذت التقييم بجدية وقامت، كما ذكر في التقرير الحالي للأمين العام، بالمشاركة بنشاط في رسم خطة عمل للطوارئ. ونحن ندعم تماما هذا النهج المتعلق بتحديد الاحتياجات الحاسمة للسكان المعرضين للخطر ووضع استراتيجية ذات أهداف

رئيسية. ونؤيد تركيز الخطة على تغذية وإعاشة الأشخاص المشردين داخليا قبل موسم الزراعة، وبرامج المياه والتصحاح وبرامج الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. كما نؤيد الرد الجاري على انتشار الأمراض وحملات التحصين.

وتنعكس ضخامة الحالة في الإحصاءات التي تفيد بأن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا يمثل حوالي ٢٠ في المائة من سكان أنغولا. ومع ذلك، نعتقد بأن التدابير التي يجري التفكير فيها سوف تكون مفيدة.

ونحن نشيد بحكومة أنغولا وبوكالات الأمم المتحدة، وكذا المنظمات غير الحكومية لما تبذله من جهود في رسم خطط إعادة التوطين وفقا لبعض المعايير التنفيذية الدنيا. ومما يدعو إلى الغبطة أيضا أن بعض حركات عودة المشردين قد لوحظت. فعلينا أن نضع الشروط التي تديم وفي نهاية المطاف تزيد هذه الحركات.

ولا داعي لتكرار أن الوصول إلى السكان المدنيين الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة أمر محوري لتحقيق أي نجاح ملموس في احتواء الحالة. ونحن نشجع حكومة أنغولا على أن تبذل كل ما تستطيع لتيسير هذا الوصول. ومن المشجع أن نرى زيادة في وصول المساعدة الإنسانية بعد دخول مواقع جديدة تحت إدارتها.

وأخيرا فإن بنغلاديش ترى أن الجهود الإنسانية في أنغولا تمثل جزءا من كل. ونحن بحاجة إلى أن نركِّز أنظارنا على الهدف النهائي وهو إحلال سلام دائم في أنغولا. وكما قلنا في مناسبة سابقة فإن هذه العملية سياسية. ونرى أن ثمة حاجة إلى إيجاد ساحة سياسية لحوار مفتوح مع الجميع، بما في ذلك اتحاد يونيتا. وقد بدأ المجتمع المدني في أنغولا الإعراب عن رأيه المؤيد لوقف الأعمال القتالية ولإجراء حوار عريض القاعدة من أجل السلام والمصالح الوطنية الحقيقية.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذه المناقشة. ونحن نرى أن هذا هو الوقت المناسب تماما لأن يعقد مجلس الأمن اجتماعا مفتوحا بشأن مسألة أنغولا برمتها، أي النظر في الجوانب العسكرية والسياسية والإنسانية في هذا الصراع. وأشكر السفير غمبري، المستشار الخاص للأمين العام على تقريره وعلى العمل الرائع الذي يؤديه. وأرحب أيضا بوزير الشؤون الاجتماعية في أنغولا، السيد ألبينو مالونغو.

إن المسؤولية الأولى عن التردي الخطير في الحالة العسكرية والسياسية في أنغولا تقع على عاتق اتحاد يونيتا. ولا شك في أن دوناس سافيمبي فشل على نحو منتظم في الوفاء بالالتزامات الناشئة عن بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤. فلم يوفق في الارتقاء إلى مستوى تحدي العيش في سلام وديمقراطية. وبعد أن قلت ذلك أقول إننا لا نرى حلا عسكريا صالحا للأجل الطويل للحالة في أنغولا. ويدعوني إلى هذا القول انقضاء ٢٥ عاما تقريبا على نضال يقتل الأخ فيه أخاه. ولا يمكن أن يتحقق استقرار مؤسسي أو نمو اقتصادي دائم في أنغولا إلا من خلال حوار سياسي واسع النطاق وشامل وجاد، بمشاركة كل القطاعات، وخاصة المجتمع المدني.

ونحن نرى أن بروتوكول لوساكا مع التعديلات اللازمة عليه يظل هو الأساس الوافي بغرض الحل الدائم للصراع. وفي سياق دعم المؤسسات الديمقراطية نشير بارتياح إلى قرار الرئيس دوس سانتوس إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠١.

إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وتشغيله الفعلي خطوة في الاتجاه الصحيح، وهو يكفل استمرار وجود منظمتنا في ذلك البلد. وينبغي بموافقة حكومة أنغولا

أن يعزز ملاكه تدريجيا. ونؤيد وجودا متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في أنغولا، إذ يبدو لنا أن ذلك من شأنه أن يكون أداة هامة في سبيل التماس الوسائل الفعالة لاستعادة السلام وتوطيد سيادة القانون.

ونرى أن نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا أداة تتفق مع نهج قائم على إيجاد حل سياسي، وليس نهجا عسكريا صرفا، للصراع. وتتصل فعالية نظام الجزاءات اتصالا مباشرا بعملية السلام. وهو عنصر أساسي يقوم عليه السعي لإيجاد حل للصراع في أنغولا. ونشارك في هذا الصدد الرأي القائل إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن يجب ألا تكون عقابية بل يجب أن تعزز توفير الظروف المؤدية إلى إقامة حوار بين الأطراف.

ثم إن فعالية نظم الجزاءات ترتبط مباشرة بثقة حكومة أنغولا بالأمم المتحدة. وتود الأرجنتين أن تؤكد مجددا في هذا الصدد على العمل المتميز الذي يقوم به السفير روبرت فاولر ممثل كندا بصفته رئيس لجنة جزاءات يونيتا. ويأتي تقرير الفريق الوارد في الوثيقة S/2000/203 جهدا هاما لتوضيح القضايا المعنية، وهي الكيفية التي تنتهك بها الجزاءات، ومن الذي ينتهكها، وما هي التدابير التي تتخذ لجعل الجزاءات أداة أكثر فاعلية.

وكان لإصدار التقرير أثر هام، ونرى أنه سيظل له آثار إيجابية. فهو لم يعبئ الدول المذكورة في التقرير فحسب، بل وعبأ صناعة الماس ومنتجي الأسلحة والبلدان المجاورة وبلدان المنطقة دون الإقليمية. كما أنه أذكى الوعي لدى المجتمع الدولي بأسره كما لم يسبقه إلى ذلك شيء.

وقد كان للصراع المسلح القائم أثر مدمر على السكان المدنيين. وجاء آخر تقارير الأمين العام واضحا جدا في هذا الصدد. وكما اتضح في المناقشات فهناك أكثر من ٢,٥ مليون شخص مشردين داخليا، ويقدر أن مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وقرابة ٣ ملايين شخص يتعذر على المنظمات الإنسانية الوصول إليهم. ونرى أن أحد مقاصد هذه المناقشة هو تنبيه الرأي العام العالمي، وخاصة البلدان المانحة، إلى الأوضاع الإنسانية في أنغولا. وعلى المجتمع الدولي واجب أخلاقي ألا يترك الشعب الأنغولي لشأنه.

ولقد ظل المجتمع الدولي طيلة أكثر من ٢٠ عاما يناضل للتوصل إلى حل سلمي للصراع الأنغولي. وبوسع الأرجنتين أن تضم نفسها مباشرة إلى هذه الجهود، حيث بدأت نشر المراقبين العسكريين منذ عام ١٩٨٩ مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وشاركت في أعمال إزالة الألغام من خلال الخوذات البيض، وبصفتها عضوا في مجلس الأمن والمنسق الحالي لمنطقة السلام والتعاون لجنوب المحيط الأطلسي، وهي محفل الحوار والتعاون الذي يجمع ٣ بلدان من أمريكا الجنوبية و ٢١ بلدا أفريقيا، فهي ستبذل ما في وسعها للمساعدة في إنهاء الصراع في أنغولا.

ونحن على يقين من أنه لا يوجد صراع يستعصي على الحل السلمي والعادل إذا كانت دوافع الطرفين إرادة حقيقية للاشتراك في الحوار والعمل المتعقل والمعتدل. ونرى أن الحل النهائي للصراع بعد كل حمامات الدم التي شهدها الشعب الأنغولي أصبح التزاما على الطرفين لا مفر منه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بوجود معالي السيد ألبينو مالونغو، وزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا.

وإنني كزملائي الذين سبقوني بالكلام أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن. فالحالة في أنغولا، رغم شدتها وقسوتها، لم تناقش في قالب عام منذ وقت طويل. وقد يولِّد هذا انطباعا مضللا بأن الأمم المتحدة تظل غير متأكدة من دورها الدقيق في تسوية

الصراع في أنغولا. ونحن نرى ضرورة إزالة أي صورة من صور عدم اليقين. فمنذ أن أصبحت أوكرانيا عضوا في مجلس الأمن تدعو إلى رسم سياسة دولية أفضل تدبرا وأكثر حيوية إزاء الصراع في أنغولا. ولدينا أمل وطيد في أن يسهم اجتماع اليوم في هذه المهمة الضخمة.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة ما أسفر عنه التزام مجلس الأمن بتحسين فعالية التدابير المفروضة ضد يونيتا، وقيادة كندا في هذا المسعى، من آثار إيجابية حقا، ومما يضعف حركة الثوار ويكبح قدرالها على إضرام نيران الحرب.

ومن المتوقع أن تستمر الجهود المبذولة في هذا المجال على نفس المنوال من الدينامية. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا ببداية تشغيل آلية الرصد مؤخرا التي أنشئت وفقا للقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وحكومتي على استعداد لتقديم كل دعم لآلية الرصد فيما يتصل بتنفيذها لولايتها. ونثني أيضا على القرار الذي اتخذته مؤخرا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنشاء لجنة خاصة لرصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وفي الوقت نفسه، تم التصريح مرارا وتكرارا بأن تلك الجهود لن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أنغولا إلا إذا ارتبطت بعملية سلام أوسع نطاقا. ويعتقد وفدي أن شعب أنغولا لن يستفيد إلا إذا اتخذت الأمم المتحدة موقفا أكثر توكيدا بشأن ما تتسم به هذه العملية من أهمية عاجلة.

ويؤكد تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تموز/يوليه أنه بالرغم من أن قوات الحكومة تواصل إحراز التقدم بشأن الحد من قدرة يونيتا الحربية التقليدية ما تزال أنشطة المغاوير جارية في أجزاء كثيرة من البلد، مما أدى إلى استمرار حالة عدم الأمن السائدة بين السكان.

ومع مراعاة مسؤولية يونيتا الأساسية عن استئناف القتال، توافق أوكرانيا على الأهمية التي تعلقها حكومة أنغولا على نجاحها العسكري في الحرب التقليدية ضد حركة الثوار. بيد أن الخبرة المؤسفة المكتسبة في القرن العشرين تثبت أنه على النقيض من الحرب التقليدية، تطول فترة حروب المغاوير على مدى عقود طويلة وأنه في أغلب الحالات يتم النصر في تلك الحروب بنتائج أفضل على طاولة المفاوضات.

الحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض أكدها تأكيدا أكبر الحالة الإنسانية الخطيرة في أنغولا، التي وفقا لمصادر كثيرة ما زالت آخذة في التدهور. وفي هذا الصدد، يوافق وفدي تماما على النداء المقدم إلى جميع الأطراف بتسهيل تسليم مساعدة الإغاثة في حالات الطوارئ لكل من يحتاجون إليها.

ونحن بالتأكيد لا نقلل من شأن تعقد هدف وضع نهاية للحرب في أنغولا. وتفهم أوكرانيا موقف حكومة أنغولا ومؤداه أنه ليس بالمستطاع بعد الآن اعتبار جوناس سافيمبي الرئيس الحالي ليونيتا مناظرا موثوقا به في أية مفاوضات سياسية تجرى في نهاية الأمر.

وفي هذا الصدد، يتحتم أن يقال ليونيتا إن من مصلحتها أن تعين رئيسا جديدا لها لا تشوبه شائبة، يمكن أن تثق به الحكومة الأنغولية ويكون في موقف يسمح له بضمان الامتثال لأي اتفاق يتم التوصل إليه بالتفاوض. ونرى أن الأمم المتحدة بمستطاعها أن تؤدي دورا ملموسا للغاية في التأثير من أجل إحداث تغييرات داخلية في يونيتا. وتؤيد أوكرانيا بقوة أيضا الرأي الذي يفيد بأن بروتوكول لوساكا ما زال الأساس الصحيح لاستعادة السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية كبيرة على البيان الذي أصدره

مؤخرا الرئيس هوزيه إدواردو دوس سانتوس بشأن سريان بروتوكول لوساكا.

وتؤيد أوكرانيا بشدة وتقر الطلب المتضمن في بيان الولايات المتحدة بالنيابة عن الثلاثي بضرورة تكثيف الجهود لتحديد مصير طاقم وركاب الطائرة الروسية والأوكرانية التجارية التي أسقطت في ظل ظروف غامضة على أراضٍ كانت خاضعة لسيطرة يونيتا، فضلا عن مصير رعايا أجانب آخرين مفقودين في أنغولا.

ولا يسعني إلا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياحنا إزاء إطلاق يونيتا خمسة من الملاحين الروس الذين أخذوا رهائن في أيار/مايو ١٩٩٩.

وفي الختام، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإشادة بجهود إبراهيم غمبري وكيل الأمين العام لاستكشاف احتمالات تحقيق السلام في أنغولا. ويعرب وفدي عن تمنياته له بكل نجاح في مسعاه الصعب والهام جدا.

السيد كويمنس (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سيتكلم ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. ونؤيد على النحو الأوفى كل ما يرد في بيانه، ولذلك سيقتصر بياني على الملاحظات التالية.

مع أننا نرحب بحقيقة مؤداها أن الحكومة قد حدت من قدرة يونيتا على الحرب التقليدية، لم يسفر ذلك التطور عن تحسين حالة الأمن. وبسبب الافتقار إلى حوار، لجأ سافيمبي إلى حرب العصابات على نطاق واسع، وبما أن سيطرة الحكومة تميل إلى كونها مقتصرة على المناطق الحضرية، تتمكن قواته من إرهاب السكان الريفيين في أجزاء كثيرة من أنغولا.

ونتيجة عن ذلك، ما زالت الحالة الإنسانية قاتمة. ومن بين كل خمسة أنغوليين شخص مشرد. وليس بمستطاع معظم المشردين العودة وما زالوا يعتمدون على المساعدة الخارجية. وتستهدف يونيتا بصورة متعمدة الأفراد العاملين في مجال الإغاثة. وفي هذه السنة فقط، دعمت هولندا بالفعل أنشطة الإغاثة بحوالي ٧ ملايين دولار. وهناك الشيء الكثير الذي يتعين على الحكومة الأنغولية من جانبها أن تقوم به أيضا. إذ ينبغي أن تتخذ خطوات لتحسين حالة الأمن في المناطق الريفية، وللسماح للعاملين في مجال الإغاثة بإتاحة الفرصة تماما لهم لأن يصلوا إلى السكان وتعزيز أنشطة إزالة الألغام وأنشطة أخرى ترمي إلى عودة المشردين.

بيد أن ما يمكن عمله الآن، نتيجة عن توطيد سلطة الحكومة في أرجاء البلد، هو مشاركة الحكومة في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية. الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام يبدو أنها توحي بشيء من هذا القبيل. ومن الأمور الواعدة أن المجتمع المدني الأنغولي يدفع الحكومة برفق في اتجاه إجراء حوار له معنى، وينبغي أن نشجع الرئيس دوس سانتوس على أن يرحب بتلك التطورات. وفي هذا السياق، حان الوقت ليقوم مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بدور نشط. ولذلك فإننا نرحب بتأكيد الأستاذ غمبري بتعيين رئيس مكتب على الفور.

ومما يؤسف له أن حالة حقوق الإنسان في كل إقليم أنغولا ما تزال منذرة بالخطر على النحو الذي وصفه التقرير السابق للأمين العام. ونوافق تماما على ما ذكره الأمين العام ومؤداه أنه ينبغي أن يشكل احترام حقوق الإنسان والحكم الجيد جزءا من أية جهود ترمي إلى وضع نهاية للصراع. ولا تتفق الإجراءات التي اتخذت من قبيل ما أُتخذ ضد الصحفيين مع جهود المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة على تهدئة الوضع في البلد، والمساهمة من خلال ذلك، في رفاهية الشعب الأنغولي.

وثمة علامات على أن جهود المجتمع الدولي التي طال انتظارها لممارسة الضغط على يونيتا قد بدأت تؤتي بثمارها المرجوة. ويبدو أن الجزاءات قد أصبحت فعالة بصورة حقيقية، ومن الحكمة أن نعزز جهودنا. ولذلك ننتظر بتشوق التقرير الأول لفريق الخبراء الثاني الذي خوِّل بمهمة رصد تنفيذ الجزاءات. وتتسم التطورات في صناعة الألماس، حيث يتزايد الوعي بعدم مقبولية ''ألماس الدم'' بالأهمية ذاتها. ونأمل في أن تُنفذ بفعالية مقترحات المؤتمر العالمي للألماس الذي عقد مؤخرا في أنتروب في أسرع وقت ممكن.

والآن أضم صوتي إلى أصوات الكثيرين حول هذه الطاولة الذين أعربوا عن الثناء للسفير فاولر لما قام به من عمل هام جدا وابتكاري من أجل تنفيذ الجزاءات ضد يونيتا على نحو يتصف بالفعالية. وأنا على يقين من أن السفير فاولر سيوافق على أن هذه اللحظة ملائمة لأن يسلم مجلس الأمن بالعمل الأساسي الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

وأخيرا، هناك أنباء طيبة تفيد باتفاق الحكومة الأنغولية وصندوق النقد الدولي على وضع برنامج يرصده الموظفون. ونرى أن ذلك يمثل خطوة أولى نحو تطبيع علاقات أنغولا بصندوق النقد الدولي ومانحين دوليين آخرين الأمر الذي طال انتظاره. وينبغي أن تسلم الحكومة الأنغولية بأن الشفافية والمساءلة هما عاملان أساسيان لإحراز المزيد من التقدم في هذا المسار. ونحث الحكومة وصندوق النقد الدولي على الالتزام باستكمال البرنامج بنجاح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن سوف أدلي ببيان بصفتي ممثلة لجامايكا.

يضم وفد بلدي صوته إلى من سبقوه من المتكلمين، في تقديم الشكر للسيد ابراهيم غمبري وكيل الأمين العام، ومستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، على الإحاطة الواضحة الشاملة التي قدمها عن الحالة في أنغولا.

ونرحب أيضا بالوزير مالونغو، ونشكره على البيان المهم الذي أدلى به باسم حكومة أنغولا.

لا تزال جامايكا تشعر بالقلق البالغ لاستمرار الحرب في أنغولا. وتذكرنا الإفادة التي وافانا بها السفير غمبري وتقرير الأمين العام بوضوح بالآثار الضارة التي تركتها سنوات القتال على جميع قطاعات المجتمع الأنغولي.

وقد أتيحت فرص عديدة لزعيم يونيتا، جوناس سافيمبي، للتوصل إلى تسوية سياسية لهذا الصراع، لكن القوات التابعة له تواصل شن حملات العنف ضد شعب أنغولا. والذين يساعدون يونيتا على مواصلة القتال مسؤولون بنفس الدرجة عن إطالة أمد المأساة الإنسانية في أنغولا. ونود في هذا السياق أن نكرر الإشادة بالسفير روبرت فاولر على قيادته للجنة الجزاءات على يونيتا ونشكره على الجهود التي يبذلها لتحقيق السلام لشعب أنغولا.

يجدد وفدي دعوته لزعماء يونيتا للتقيد بالأحكام الأساسية لبروتوكول لوساكا ولإصدار التعليمات للقوات التابعة لهم بإلقاء السلاح والسماح ببسط سلطات الدولة على جميع أنحاء البلد. وقد حان الوقت لزعماء يونيتا المسؤولين للقبول بأن الحل السياسي هو الطريق الوحيد لضمان نهاية للحرب الأهلية المعقدة والمأساوية في أنغولا.

إن عودة المجتمع المدني في أنغولا للظهور بداية مشجعة لعودة الحياة إلى طبيعتها. ويشجعنا ما ورد من تقارير تفيد أن بعض أعضاء يونيتا قد تجاوبوا مع مبادرة زعماء الكنيسة الأنغولية للقيام بالوساطة لإقرار السلام بين يونيتا والحكومة الأنغولية. ونحن وإن كنا على دراية تامة

بسابق خداع زعماء يونيتا، فإننا نعتقد بضرورة أن يشجع المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى إقرار السلام، وأن يعززها.

إن وفدي ما زال يشعر بالقلق العميق للحالة الإنسانية المتردية للسكان. ونحيط علما بأنه حتى نهاية حزيران/يونيه، بلغ عدد المشردين داخليا ٢,٥ مليون شخص، أو حوالي ٢٠ في المائة من مجموع سكان أنغولا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لا يشكل سوى انخفاض طفيف عن الرقم المسجل لشهر أيار/مايو، فإنه ينطق بشعور انعدام الأمن الذي لا يزال يسري في مناطق واسعة من البلد. ولقد كان لسنوات الصراع المستمر منذ ٢٥ عاما أثرها السلبي الفادح على الشباب في أنغولا، الذين ما زالوا يُقتلون، ويُشوهون، ويُستغلون جنسيا، ويُجندون وهم أطفال، ويُحرمون من الرعاية الصحية ومن التعليم. ونحن نؤيد اقتراحات الأمين العام بإدماج خبراء حماية الأطفال ليكونوا جزءا لا يتجزأ من مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة لوضع معايير الحد الأدنى لإعادة توطين الأشخاص المشردين في مناطق آمنة، ونرحب كذلك بالتعاون بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ خطة عمل لتوفير الأمن الغذائي، والصحة والتغذية، وإزالة الألغام وغير ذلك من المجالات الحيوية. وتحث جامايكا مجتمع المانحين على الاستجابة بسخاء للنداء الموحد الذي ستوجهه الأمم المتحدة في آب/أغسطس. ويجيء تنفيذ خطة العمل في الوقت المناسب، مع تزايد فرص الوصول إلى السكان المعرضين للخطر، وبسط إدارة الحكومة على مزيد من المناطق.

ونشعر بالتشجيع لما أبدته الحكومة من استعداد للاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان ولوضع إجراءات نظامية للتصدي لتلك الانتهاكات. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة التي تردد أمس أن الرئيس دوس سانتوس قد وجَّهها إلى رابطات ونقابات الصحفيين للمشاركة في صياغة قانون جديد للصحافة. وتمثل هذه الدعوة من جانب الحكومة بداية لمناقشة حرية الصحافة، التي يحقق ضمانها خطوات واسعة نحو ضمان وضع كل الضوابط اللازمة لحماية حقوق الإنسان.

وعلينا أن نساعد هذا المجتمع المدني الناشئ في تعزيز الحوار بين الأطراف، ومن ثم خلق هيكل سياسي نشيط يتأتى فيه التغيير السياسي من خلال صناديق الاقتراع. ونحن ندرك أن هذه مهمة جسيمة لأنها ستعكس اتجاه ذهنية محددة أوجدتها ظروف الحرب المستمرة زهاء ٢٥ عاما.

وعلى الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة أنغولا، أن تزيد من دورها في توفير الإرشاد بشأن بناء المؤسسات وما يترتب على التحول إلى الديمقراطية من آثار عملية. ولذا، فنحن نثني على جهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال دعم عملية بناء الطاقات في المؤسسات التابعة للحكومة، مثلما قدمت لوزارة المساعدات الاجتماعية وإعادة الإدماج لتنسيق المساعدات الإنسانية.

وثمة مجال أساسي آخر ينبغي التصدي له، وهو إعادة بناء الهياكل الأساسية. ونحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام في تقريره بوجود حاجة ملحة للبدء في إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية المدمرة في أنغولا، وإتاحة الفرصة لشعب أنغولا لتحقيق أكبر استفادة من الموارد الطبيعية والبشرية الغنية في بلده.

ويؤيد وفدي بالكامل اتخاذ القرار ١٢٩٤ (٢٠٠٠)، الذي بموجبه تم تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ولهذا المكتب الذي أنشئ للاتصال بالسلطات السياسية والعسكرية والمدنية والشرطة في أنغولا، دور هام يؤديه في استكشاف بناء القدرات، والمساعدات الإنسانية،

وتعزيز حقوق الإنسان. ونرحب بالأنباء التي وردت عن تعيين رئيس للمكتب في القريب العاجل. ونحن على ثقة بأن هذا التعيين سيؤدي إلى تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، والحكومة والأطراف الأخرى في السعي إلى إيجاد طرق لدعم الجهود المبذولة بهدف تحقيق سلام دائم في أنغولا.

وأخيرا، لا يمكننا أن ننسى الخسائر الفادحة في الأرواح بين موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم السيد بلونديين باي. وبالتالي، فإننا نرحب بمساعدة الحكومة في التحقيق في تحطم طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في مناطق تمت استعادتها من المتمردين مؤخرا. ونرحب، أيضا، بإفراج يونيتا عن خمسة من أفراد الطاقم الروسي الذين احتُجزوا كرهائن في أيار/مايو ١٩٩٩.

أستأنف الآن وظيفتي بصفتي رئيسة للمجلس.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بإلقاء هذه الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وإن بلدان شرق ووسط أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة تتبنى هذا البيان.

أود في البداية أن أرحب بوزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا وأشكره على بيانه الوافي الذي أدلى به هذا الصباح.

أود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام غمبري على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الصراع في أنغولا، وهو من أطول الصراعات التي عرفتها أفريقيا. ولسوء الطالع، فإن التقدم المحرز على الطريق إلى السلام هناك يتسم ببطء شديد. ويساعد التقرير الأخير للأمين العام في تحديد بعض الصعاب التي ينبغي التغلب عليها وصولا إلى تسوية، وتخفيفا لمعاناة الشعب الأنغولي.

إن المسؤولية الرئيسية عن الصراع في أنغولا تقع على عاتق يونيتا، التي لا تحترم الالتزامات التي قطعتها من أجل استعادة السلام. والاتحاد الأوروبي يدين بشدة المبادرات العسكرية ليونيتا وزعيمها جوناس سافيمبي، وكذلك أعمال حرب العصابات التي تشارك فيها قواته.

والاتحاد الأوروبي يشارك الأمين العام القلق إزاء عدم بذل جهود جادة لتحقيق تسوية سياسية للصراع. وكما جاء في الموقف المشترك الصادر في ١٩ حزيران/يونيه، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يؤيد كل المبادرات التي من شأنها أن تساهم في الوصول إلى هذه التسوية السياسية على أساس بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وذلك في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات المشكورة التي اتخذتها الكنائس والمجتمع المدني بشكل أعم ويشجع هذه المبادرات، كما ثبت مؤخرا من اجتماع مؤتمر السلام في الشهر الحالي، في لواندا.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة دعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز فعالية التدابير والجزاءات المفروضة على يونيتا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية للرصد بموجب القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) ويعتزم تأييدها بالكامل. ويدعو جميع الدول إلى التعاون ويرحب بأن البعض، خاصة من بين الذين ورد ذكرهم في تقرير فريق الخبراء المنشور في الربيع الماضي، قد أبدوا استعدادهم للترحيب بممثلي الأمم المتحدة المسؤولين عن متابعة الجزاءات المفروضة على يونيتا. ويشجعهم الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على هذا النهج التعاوني الذي تبين أيضا في عدة حالات من خلال قراراتهم

بقطع جميع العلاقات مع يونيتا. ويذكر الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، أنه مستعد لتوفير المساعدة للدول الأفريقية، وخاصة دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لمساعدتها على ضمان التنفيذ الكامل للجزاءات.

ويسرنا أيضا ملاحظة أن الاتجار غير المشروع بالماس، الذي تمول يونيتا مجهودها الحربي من خلاله، أصبح الآن موضع وعي متزايد، ساهمت فيه جهود السفير فاولر الدؤوبة والنشطة للغاية. وقد وفر المؤتمر العالمي للماس المعقود مؤخرا في انتورب، مثالا مشجعا على هذا الوعي. وينبغي أن نلاحظ أن مجلس الأمن، من جانبه، يبذل الجهود في الوقت الحالي لتحديد الصلات بين الاستغلال غير المشروع للمواد الخام والاتجار بها، واستمرار الصراعات. وعلى غرار ما حدث في أنغولا، أنشأ مجلس الأمن أفرقة خبراء تعمل فيما يتصل بحالة منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في سيراليون. وسيدعم الاتحاد الأوروبي هذه الجهود المختلفة بالتصدي لجذور الصراع. وينبغي دراسة الاقتراح المقدم خلال قمة مجموعة الـ ٨ في أوكيناوا، بشأن إنشاء فريق دائم من الخبراء المستقلين، تحت إشراف مجلس الأمن، ويقوم الأمين العام بتعيينه، لوضع الصيغة النهائية لطرائق حظر هذا الاتجار غير المشروع، بكل عناية وتنفيذ هذا الاقتراح.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا، حاليا، تنذر بالكارثة، فاستئناف القتال على نطاق واسع قد أدى إلى آثار مدمرة على السكان وتسبب في تحركات جديدة للاجئين والمشردين داخليا. وكما ورد في تقرير الأمين العام، يقدَّر أن هناك ٢,٥ مليون من المشردين في أنغولا، في الوقت الحالي، أي حوالي ٢٠ في المائة من السكان. وينبغي أن نؤكد الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لدعم هؤلاء اللاجئين والمشردين، الذين هم بحاجة إلى دعم عاجل من المجتمع الدولي.

ويؤدي استمرار الصراع إلى تفاقم هذه الحالة السيئة. فإيصال المساعدة الإنسانية يصادف صعوبات مرتبطة بغياب الأمن على كثير من طرق الوصول الرئيسية. ويضم الاتحاد الأوروبي صوته إلى النداء الموجه من الأمين العام بأن تقوم جميع الأطراف المعنية بتسهيل إيصال إغاثة الطوارئ، التي ينبغي أن توزع دون قيود وفي أمن تام وفقا للمبادئ الإنسانية المعترف بها دوليا.

وعلى السلطات الأنغولية، من جانبها، أن تنفذ سياسة اجتماعية واقتصادية لصالح سكان المناطق التي استردتها من يونيتا، وهذا شرط أساسي لعملية سلام حقيقية. وعلاوة على ذلك، يتحتم أن تكف جميع الأطراف، خاصة يونيتا، عن زرع الألغام وأن تكفل تسجيل هذه الأسلحة بالشكل الواجب، حتى يتسنى القضاء عليها.

عندما اجتمع المجلس أمس لتناول مسألة الأطفال والصراع المسلح، اضطررنا إلى ملاحظة أن الحالة في أنغولا مؤسفة للغاية، من هذا المنظور أيضا. فقد نشأت أجيال من الأطفال أثناء الصراع، وكثير منهم لم يعرف أي واقع بخلاف الصراع، وذلك سواء لأنهم كانوا من الجنود أو لأنهم تعرضوا لليتم أو التشويه أو التشرد.

ويشيد الاتحاد الأوروبي، مرة ثانية، بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في خدمة السلام؛ فقد دفعت، بالفعل، ثمنا غاليا من الحياة الإنسانية في صراع أنغولا. ويأمل الاتحاد أن يتم إلقاء الضوء على الظروف المحيطة بتحطم طائرتين تابعتين للمنظمة في نهاية عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩. ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن السلطات الأنغولية تمكنت من تعزيز الأمن وأنها في وضع يسمح لها بمساعدة فريق الأمم المتحدة على زيارة الموقع للتحقيق.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور في مساعدة حكومة أنغولا، خاصة في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان، وحرية وسائط الإعلام ومعايير سيادة القانون. وكما جرى التشديد عليه في تقرير الأمين العام، فإن إنهاء الصراع يتطلب احترام حقوق الإنسان والحكم السليم. ويحيي الاتحاد الأوروبي جهود مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في سبيل تحقيق هذا الغرض ويشجع هذه الجهود. ونشكر السفير غمبري على تكرمه بإفادتنا بأننا سنبلّغ قريبا جدا بالرئيس المقبل لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن أنغولا، وإتاحة الفرصة لليابان لعرض آرائها حول هذا الموضوع الهام. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، ولمستشاره الخاص المعني بأفريقيا، السيد ابراهيم غمبري، على تقريريهما الشاملين عن الحالة وعلى ما يبذلانه من جهود لا تكل لإيجاد تسوية سلمية للصراع.

إن العقبة الرئيسية التي تعترض طريق إنهاء الصراع في أنغولا هي استمرار نشاط عصابات قوات يونيتا المتمردة تحت قيادة جوناس سافيمبي. ونشعر بالقلق، بصورة خاصة، إزاء التقارير الواردة عن أنشطة العصابات بالقرب من حدود ناميبيا وزامبيا، التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في هذين البلدين. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يتابع الحالة عن كثب، حتى لا تتطور الحرب الأهلية في أنغولا فتصبح صراعا إقليميا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها السفير غمبري لتعزيز علاقات الثقة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا أثناء زيارته في أيار/مايو.

ومنذ عام ١٩٩٣، يفرض مجلس الأمن جزاءات اقتصادية على أنغولا، على يونيتا، على وجه التحديد. وهذه تشمل حظر التجارة بالأسلحة ومنتجات النفط والماس، وتقييد سفر الأفراد المرتبطين بيونيتا، وتجميد أموال يونيتا. وللأسف، انتهكت عدة بلدان وأفراد هذه الجزاءات انتهاكا صارخا، مما جعلها غير فعالة بدرجة كبيرة، كما ورد وصفه في تقرير لجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا. ولا يمكن أن نتوقع تسوية الصراع في أنغولا في وقت قريب، ما لم يعزز نظام الجزاءات. ولذلك، ترى اليابان أن مجلس الأمن عليه أن يستكشف طرقا لمنع حدوث هذه الانتهاكات، بدلا من تركيز الاهتمام على البلدان والأفراد الذين ينتهكون الجزاءات. ومن هذا المنظور، تؤيد اليابان إنشاء آلية لرصد انتهاكات الجزاءات أو لتحسين نظم تقنية مختلفة لمنع وقوع تلك الانتهاكات أو إنشاء تلك النظم، على نحو ما أوصت به لجنة الجزاءات في تقريرها.

في مناقشة اليوم، لا يمكننا أن نغفل عن الحقائق والأرقام الأليمة التي تكشف عن ضخامة المعاناة البشرية في أنغولا. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اضطر ٣,٧ من ملايين الأشخاص، أو أكثر من ثلث السكان، إلى الهروب من ديارهم. ويوجد من بينهم ١,٥ مليون من المشردين داخليا. ويقدّر أنه شُرد منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام فقط أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص.

ونظرا لهذه الحالة المتدهورة، فإننا نقدّر جهود حكومة أنغولا لمعالجة هذه المشاكل، كما يُرى في شنّها لخطة وطنية لمساعدات الطوارئ في عام ١٩٩٩؛ ونأمل أن تنفذ هذه الخطة. ومع ذلك فإن الحالة، بدون الجهود الدولية لوقف هذه الأزمة الخطيرة، سوف تكون بالتأكيد أسوأ.

وهكذا ترحب اليابان بالنداء الخاص لمساعدات الطوارئ للمشردين داخليا في أنغولا الصادر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أساس طلب من حكومة أنغولا. واستجابة لهذا النداء، تدرس اليابان اليوم بإيجابية طريقة تقديم مساهمة ملموسة لمعالجة الحالة المتزايدة الخطورة. ونأمل أن تسهم استجابة المجتمع الدولي الإيجابية للنداء في تأمين الضمان الإنساني لهؤلاء الذين شُردوا، وفي نهاية المطاف، في النهوض ببناء القدرات، وهي عملية ستساهم على المدى الطويل في منع الصراع في أنغولا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك، يا سيدتي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذا الاجتماع لمناقشة الحالة في أنغولا. ونشكر مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، السفير ابراهيم غمبري، على تقديمه اللبق لتقرير الأمين العام وعلى إخلاصه للقضية الأنغولية.

ويشكّل استمرار أعمال القتال في أنغولا انتكاسة كبرى لشعب ذلك البلد الشقيق، وفي الواقع لجميع الدول المحبة للسلام. ويمثل استئناف الحرب في أنغولا مصدر قلق ليس فقط لبلدي ولكن أيضا لبقية منطقة الجنوب الأفريقي، والقارة الأفريقية، والمجتمع الدولي ككل.

إن رفض يونيتا الامتثال لبروتوكول لوساكا، ولا سيما قعودها عن وقف تسليح قواتها والسماح وعن تحديد إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، هو السبب الرئيسي لتصعيد الصراع في أنغولا. ولهذه الحالة آثار مدمرة على سكان أنغولا، في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

وكما نوقش في هذه القاعة بالأمس، تعرضت أجيال من الأطفال خلال حياتهم الكاملة إلى واقع واحد فقط، واقع الحرب. وأُرغم كثير منهم على حمل السلاح والمشاركة في أعمال القتال، بينما وقع الآخرون، ولا يزالون، ضحايا.

وبسبب الافتقار إلى الأمن في المناطق الريفية، اضطر عدد كبير من الأهالي إلى ترك أراضيهم حيث كانوا ينتجون الأغذية والمحاصيل النقدية. ونتيجة عن تلك الحالة، يتركز الآن عدد من السكان يبلغ ٢,٥ مليون من المشردين داخليا والذين يمثلون ٢٠ في المائة من مجموع السكان، في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وقلّل هذا من فرص الحصول على مياه الأنابيب، والرعاية الصحية، والتعليم، والاحتياجات الأساسية الأخرى، مما أثّر بشدة في المستويات المعيشية للسكان وجهود الحد من الفقر.

وقد دفع رفض يونيتا جوناس سافيمبي الامتثال لبروتوكول لوساكا بالبلد إلى كارثة إنسانية خطيرة. ويعتمد أكثر من مليون شخص على توزيع الأغذية للبقاء على قيد الحياة، ويوجد ما يبلغ مجموعه ٢,٥ مليون شخص في حاجة ملحّة إلى المساعدات الإنسانية. ولكن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تصل إلى جميع المحتاجين إليها، بسبب أنشطة عصابات يونيتا في أجزاء من البلد.

وأدى التقدم الأخير الذي أحرزته قوات الحكومة في استعادة مناطق من البلد كانت في السابق تحت سيطرة يونيتا إلى زيادة الوصول إلى السكان المعرّضين للخطر. بيد أن توسيع إدارة الدولة لتشمل تلك المناطق خلق عبئا إضافيا على الحكومة. وهناك حاجة عاجلة إلى مدّ السكان الموجودين حاليا تحت إدارة الدولة، وجميع المحتاجين الآخرين، بالاحتياجات الأساسية وبمناطق آمنة لإعادة التوطين. ونود أن نثني على حكومة أنغولا لأخذ القيادة في

إعـداد خطـة عمـل للطـوارئ لتلبيـة الاحتياجـات الإنسـانية بالتعاون مع عدد من الوكالات الإنسانية ومجتمع المانحين.

وفي هذا الصدد نرحب بوجود السيد ألبينو مالونغو، وزير المساعدات الاجتماعية في جمهورية أنغولا. ونحن ندعو جميع الدول الأعضـاء ومجتمع المـانحين إلى مواصلـة وتقويـة دعمها لشعب وحكومة أنغولا، وإلى الاستجابة بسخاء لنداء الأمم المتحدة المدعم بين الوكالات لسنة ٢٠٠٠.

ورغـم جـهود الحكومـة الأنغوليـة للتصـدي لعـدم استقرار الاقتصاد الكلي الخطير وللحـد مـن الفقـر، توجـد عقبـات رئيسـية في طريـق تحقيـق الهـدف الأساسـي للتنميـة البشـرية والاقتصاديـة المسـتدامة: غيـاب السـلام. ويشـكل استمرار القتـال وغيـاب فرصـة هادفـة لوجـود حـل سياسـي مصدر قلق خطير. ويستحق شعب أنغـولا مصـيرا أفضـل، ونحن نحث المجتمع الدولي ألا يكف عن مساعدة الأنغوليين على إيجـاد حـل للصـراع المتطـاول الـذي تسبب في معانـاة لا توصف في صفوف شعب هذا البلد الشقيق الذي أنهكته الحروب.

ونحن نثني على إعادة تأكيد رئيس أنغولا خوسـيه إدواردو دوس سـانتوس علـى سـريان بروتوكـول لوسـاكا ورغبتـه في العفـو عـن السـيد سـافيمبي ومؤيديـه إذا نبـذوا الحرب. ونحث السيد سافيمبي ومؤيديه على وقـف أعمـال القتال واحترام التزاماتهم بموجب بروتوكول لوساكا، مهيئين الظـروف الضروريـة لإجـراء حـوار موسع القـاعدة مـن أجـل السلام الدائم والمصالحة الوطنية.

ونحـن نحـث أيضـا جميـع الـدول الأعضـاء والمجتمـع الدولي ككل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن أنغولا، بقصد القيام بصفـة خاصـة بوضـع حـد للاتجـار غـير المشـروع بالأسـلحة والاسـتغلال غـير المشـروع للمـاس والاتجار فيه المسؤول عن إشعال فتيل الصراع في أنغولا. وفي هذا الصدد، نـود أن نثـني علـى أعمـال لجنـة مجلـس الأمـن المتعلقـة بـالجزاءات ضـد يونيتا تحـت القيـادة النشـطة للسـفير فاولر. ونرجو له الخير في منصبه الجديد.

إن الصراع في أنغولا يعوق بلوغ التنمية المستدامة، لا في ذلـك البلـد فحسـب، بـل وفي كـل منطقـة الجنـوب الأفريقـي. يدرك قـادة الجماعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقـي إدراكا تاما أنه لا شيء غير إنهاء الصـراع في المنطقة يمكـن أن يوفِّـر مناخـا مؤاتيـا للتمكـين مـن زيـادة الاسـتثمار والنمـو الاقتصـادي، بمـا يـؤدي في نهايـة المطـاف إلى تنميـة متوازنـة ومستدامة في كل بلدان المنطقة.

وعلى مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بمسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين ومساعدة شعب أنغولا وشعوب المنطقة على التوصل إلى حل دائم للصراع.

ونحـن نشـيد بمبـادرات الأمـين العـام بشـأن أنغـولا، وخاصة الزيارة الأخيرة التي قام بها مستشاره الخاص للشؤون الأفريقية. ونحثه على المثابرة في مساعيه مع تواصل المباحثات مع السلطات الأنغولية وأعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وأملنـا الوطيـد هـو أن تقـدم المسـاعدة الإنسـانية الكافية، نتيجة عن هذا الاجتماع العام، بغية تخفيف معاناة الشعب الأنغولي.

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التـالي هـو ممثل البرازيل. فأدعوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزيـة): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسية، على عقـد هـذه الجلسـة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام غمبري على إحاطته الإعلامية صباح هذا اليوم. والبرازيل ترحِّـب

بحضور السيد ألبينو مالونغو، وزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا. ونعرب عن تقديرنا لبيانه صباح هذا اليوم.

وتأتي هذه الجلسة متابعة للإحاطة التي قدمها الأستاذ غمبري في الشهر الماضي عن زيارته لأنغولا. فقد أكد في ذاك الوقت أن أحد أهداف مهمته هو تعزيز الثقة المتنامية بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة. فبعد استئناف الحرب في أواخر عام ١٩٩٨ كان الشعور بالإحباط من الأمم المتحدة السائد في لواندا مفهوما. وكنا في البرازيل نتوقع ذلك وقد بذلنا ما في وسعنا لإقامة علاقة عمل حسنة بين أنغولا والأمم المتحدة.

ولما كان شعب أنغولا ضحية لحرب ممتدة ضد نظام استعماري وعانى من وطأة صراع ما بعد الحرب الباردة، فهو متعطش إلى السلام. واليوم تشير الدلائل الموضوعية التي جُمعت منذ توقيع اتفاقات بيسيس إلى المسؤولية التي لا شك فيها التي يتحملها اتحاد يونيتا التابع ليوناس سافيمبي عن فشل وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أنغولا الذي دام ١٠ سنوات.

وقد نجم عن استمرار حالة الحرب تقريبا تدمير لكثير من البنى الأساسية لأنغولا، وحدوث عجز كبير في الخدمات التعليمية والصحية، وإخضاع قسم كبير من سكانها للمعاناة غير المسبوقة ولحالة كونهم لاجئين في بلدهم.

وبذلت الحكومة الأنغولية جهودا مضنية لتنفيذ اتفاقات السلام، وبروتوكول لوساكا. وأجبر رفض يونيتا الانصياع لالتزاماتها بالسلام الحكومة الأنغولية على التمسك بسلطتها وتحديد قدرة يونيتا على شن حرب تقليدية.

وسلَّم مجلس الأمن بمسؤولية يونيتا وقرر وضع نظام جزاءات متزايد التعقد. وأدى استمرار قدرة يونيتا على شن الحرب إلى أن ينشئ هذا المجلس فريق الخبراء الذي نسقه السفير فاولر بمهارة. ونتيجة عن ذلك يبذل الآن جهد على الساحة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس، الذي يؤجج الحروب كالتي شنها جوناس سافيمبي في أنغولا، وفوداي سنكوح في سيراليون. بيد أن من المؤسف أن هذه العلامات الهامة لم تترجم للآن إلى تغيير هام من أجل الملايين من الأنغوليين المشردين داخليا.

والحكومة الأنغولية تواجه تحديا بالغ الصعوبة في توفير الاحتياجات الأساسية لأعداد متزايدة من المشردين، وفي القتال ضد معارك الفدائيين التي تستهدف السكان المدنيين. فيجب على المجتمع الدولي في هذا السياق أن يبذل جهدا مشتركا في سبيل التنفيذ الصارم للجزاءات المفروضة على يونيتا، وأن يقدم المساعدة للشعب الأنغولي، وأن يتعاون في هذا العمل بشكل وثيق مع حكومة لواندا.

وإذ أخذ المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المعقود في مابوتو في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه، ذلك في اعتباره، فقد استعرض الحالة في أنغولا وأعاد التأكيد على أن الافتقار إلى السلام في ذلك البلد إنما هو نتيجة عن عدم وفاء جوناس سافيمبي وأتباعه بالتزاماتهم. كما أعرب المؤتمر عن دعمه لحكومة أنغولا وتضامنه معها فيما تبذله من جهود لقمع التدمير المسلح وإعادة توطيد السلام وفق أحكام بروتوكول لوساكا.

وقد بيَّن رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، في مابوتو، أن البلدان السبعة في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ينبغي أن تعمل معا لتعزيز تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ضد يونيتا. وقال إن الوقت قد حان لتوجيه رسالة إلى جوناس سافيمبي عن إرادة المجتمع الدولي ضمان إنهاء الصراع الأنغولي، الذي قال إنه يرجو أن ينتهي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية عام ٢٠٠١.

ونحن نرى أن الاستراتيجيات اللازمة لعلاج المشاكل الإنسانية كالتي تصيب أنغولا ينبغي أن تركز على منع

الصراع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وأن تراعى الأبعاد المتعددة للصراع.

وفي حالة أنغولا فإن جهود حفظ السلام التي بذلتها بعثات الأمم المتحدة الثلاث للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، قد فشلت. وبما أن الأنغوليين أمسكوا بزمام مهمة فض حالة الحرب، فقد أنشأت الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا ليقوم في جملة أمور بدور تنسيق الأعمال الإنسانية. وهذه يجب أن تستند إلى مبدأ تقاسم المسؤولية والجهود المشتركة. ومن الممكن أن تختلف طبيعة ولايات الوكالات الإنسانية والإنمائية المعنية ولكنها تبقى مترابطة لأن هدفها هو التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية.

ولذا فمن الضروري أن تتعاون الأمم المتحدة عن طريق أجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كل في مجال اختصاصه، مع حكومة أنغولا بغرض التوصل إلى التآزر في ميدان المساعدة الإنسانية في ذلك البلد. وهذا يعني أيضا دعم برامج أنغولا الإنسانية ذاتها.

كما أن المجتمع المدني في أنغولا ينظم نفسه، وكذلك تفعل الكنيسة الكاثوليكية. ومهمة إزالة المعاناة والتهيؤ للتعمير مهمة كبيرة تفرض على كل واحد أن يبذل المزيد. ويتعين على كل الفئات المنظمة أن تحشد جهودها لمساعدة السلطات المحلية وفئات المواطنين المعنيين في مساندة أهم حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق في الحياة.

وتبلغ ضخامة احتياجات أنغولا درجة ينبغي معها أن نتجاوز في تفكيرنا لتقديم المساعدة الغوثية العاجلة التي تمس الحاجة إليها، والبدء في التخطيط لتصميم الانتعاش بعد انتهاء الصراع ولمؤسسات بناء القدرات. وأعمال المساعدة الغوثية العاجلة ضرورية للتصدي لعواقب الأوضاع التي يبقى الناس فيها مشردين أو يعودون في ظل ظروف محفوفة بالخطر. بيد أن أي حل دائم للحالة الإنسانية في أنغولا يعتمد على وجود عملية سياسية يمكنها تأمين تحويل يونيتا من حركة معارضة مسلحة إلى حزب ملتزم بإقامة الديمقراطية في أنغولا. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ألا يغفلا هذا الواقع لدى التخطيط لمسار عمل يعالج الحالة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة ليسوتو. فأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيد موتشوتشوكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أبدأ بالثناء عليك لقيادتك لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن فيما ينظر مرة أخرى في تقرير الأمين العام عن أنغولا. وأضم صوتي إلى أصوات الوفود السابقة في الترحيب بالوزير مالونغو والإعراب عن الشكر للسفير غمبري لعرضه تقرير الأمين العام.

نحن جميعا نعلم الحالة السائدة في أنغولا منذ عام ١٩٩٨، حينما فصلت يونيتا عن حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة، التي أعقبتها عودة الصراع وما تلاها من انسحاب العاملين لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وطيلة سنين وقف المجتمع الدولي والمجلس يتفرجان حينما كان شعب أنغولا يتحمل معاناة وصعوبات تفوق الوصف، بما في ذلك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتجنيد الأطفال، وحالات القتل والبتر بسبب الألغام الأرضية التي يتعرض لها المدنيون على يد جوناس سافيمبي ويونيتا. وتدل التقديرات الحالية على أن حالات الوفيات في أنغولا تقترب من مليون. وهناك ما يزيد عن مليوني مشرد داخليا، والآلاف من اللاجئين الذين فروا إلى بلدان مجاورة.

العامل الحفاز الوحيد الذي تسبب في استمرار سافيمبي في إشعال نيران الحرب الأهلية في أنغولا ورفضه الإذعان لقرارات مجلس الأمن العديدة هو الطمع في السلطة وفي الثروة الاقتصادية لأنغولا. ومع أن شعب هذا البلد الذي حُبي بموارد غنية قد عانى اقتصاديا وعانى في مجالات أخرى عبر السنين، حقق سافيمبي ويونيتا مكاسب من جراء استمرار الصراع، الذي أمدَّاه بالوسائل اللازمة نتيجة لاستغلال الموارد الطبيعية لأنغولا.

وهكذا كان بوسع المرء أن يتوقع أن تتغير الحالة في أنغولا إلى الأفضل عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) في نيسان/أبريل والعمل بتدابير أكثر صرامة لتقييد إمكانية وصول يونيتا إلى الأسواق الدولية لتصدير الألماس بصورة غير شرعية واستيراد الوقود والذخيرة. ولسوء الحظ، لم يتضمن التقرير المعروض علينا أدلة كثيرة تنم عن التغيير نحو الأفضل.

وهذا الأمر يقتضي من المجلس والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود الأكثر شدة لتعزيز آلية الرصد من أجل تنفيذ القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). وهكذا مما يثير القلق ملاحظة بعض حالات التأخير في إنشاء آلية الرصد المتوخاة في القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، لأن حالات التأخير هذه تؤكد لسافيمبي استمرار حيازته لقاعدة الموارد. ووفقا لذلك نثني على إنشاء هذه الآلية، التي سوف يؤدي أثرها إلى زيادة تضييق الخناق حول رقبة سافيمبي، مما يحمله على العودة إلى الحوار، والسلام والمصالحة.

ومنذ وقت طويل يتعطش شعب أنغولا إلى السلام والاستقرار، ولكن بالرغم من دعوته إلى وقف الأعمال العدائية، وبالرغم من الجهود التي يبذلها، من بين آخرين، وكيل الأمين العام ابراهيم غمبري مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، والسيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والسيد روس ماونتين، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما زال العنف وحالة عدم الأمن مستمرين في أجزاء كثيرة من أنغولا، مما تسبب في تدهور الحالة الإنسانية. وأسفرت التقارير عن وقوع هجمات على مركبات مدنية، وبخاصة مركبات وكالات الإغاثة، مما أدى إلى حالات وفيات، وإصابات، وتدمير الممتلكات، عن إجبار برنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى على التخلي عن توزيع المعونة عن طريق البر واللجوء إلى نقل جميع اللوازم عن طريق الجو، وذلك أكثر تكلفة إلى حد كبير.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الاستجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات كانت حتى الآن رديئة وأنه بالرغم من تقديم مساهمات الأغذية، تم تلقي قدر ضئيل من التمويل. وما لم يستجب المجتمع الدولي بصورة عاجلة وبسخاء بتوفير الأموال لدفع تكلفة نقل الإمدادات بالطائرات، لن يكون بالمستطاع تجنب وقوع كارثة إنسانية وشيكة في أنغولا.

وبينما لا يوجد شك في أن التشريد والتهديد الذي تمثله الألغام الأرضية قد تسببا في منع المزارعين من إنتاج المحاصيل، مما أدى إلى تفاقم المجاعة وتفاقم الحالة الإنسانية، فإن المشاكل الأخرى ذات طبيعة هيكلية ومن ثم يتطلب حلها وضع برامج الإصلاح والتنمية على الأجل الطويل.

الآن وقد استعادت الحكومة سيطرتها على أجزاء كثيرة من البلد، تعززت احتمالات المجتمع الزراعي الصغير لإنعاش الصناعة الزراعية، لا سيما صناعة البن التي كانت مزدهرة فيما سبق. وهكذا تحتاج حكومة أنغولا إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعبئة الموارد المالية من أجل شراء المعدات والمواد الخام وأيضا من أجل إعادة تأهيل أنظمة الري والصرف. ولا شك في أن دعم مجتمع المانحين لإنعاش

صناعة البن في أنغولا يعد عاملا حفازا حيويا لإدرار دخل مستدام اقتصاديا لآلاف الأسر في أنغولا، محدثا بذلك تغييرا تدعو إليه الحاجة الماسة في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

ومن دواعي القلق أن الحالة الصحية في أنغولا قد تدهورت بصورة خطيرة ويسبب عدد من الأمراض التي يمكن منعها، مثل شلل الأطفال، في حالات وفيات وفي معاناة عدد آخذ في الزيادة من الأشخاص. ولن تحقق الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ودي بيرس لمنع نتائج زيادة انتشار وباء الجدري ما دامت الحرب مستمرة في حمل الآلاف على ترك مساكنهم بحثا عن مأوى في مدن مكتظة بالسكان بالفعل. وينبغي وضع خطط لإعادة توطين آلاف المشردين في نفس الوقت الذي يتعين فيه تكثيف حملات التحصين ضد الأمراض.

وينبغي أن يكون واضحا الآن لنا جميعا أنه ما دامت الحرب مستمرة في أنغولا، ستستمر احتياجات الشعب الأنغولي في الزيادة. البنية الأساسية الاقتصادية الأنغولية في حالة فوضى ليس نتيجة عن حرب استمرت أكثر من ثلاثين سنة فحسب ولكن أيضا لوجود أكبر عدد من الألغام الأرضية وضحايا الألغام الأرضية في البلد. إساءات حقوق الإنسان بالغة، والفقر مدقع. ولا يسعنا إلا أن نوافق على الرأي الذي أعربت عنه السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفاده أنه بالرغم من أن الأزمات في أجزاء أخرى من العالم قد لقيت استجابة فورية وسخية من عامة الجمهور ووسائط الإعلام، على حد سواء، لم يول سوى اهتمام ضئيل نسبيا لأزمات مماثلة في أنغولا، وهو بلد من بلدان كثيرة في أفريقيا، حيث، حسبما بيّن التقرير، يستمر تشريد الآلاف من الناس من مساكنهم وهم يتعرضون للتعذيب والقتل يوميا.

وهكذا لا يسعنا إلا أن نكرر من جديد النداءات من أجل تقديم المساعدة الدولية إلى حكومة أنغولا لمساعدتها في التصدي للأزمات الإنسانية والإنمائية الخطيرة التي تواجه ذلك البلد وشعبه.

وفي الختام، نشيد بالسفير فاولر على رئاسته المقتدرة للجنة الجزاءات وجهوده لضمان فعالية الجزاءات ضد يونيتا. ونشعر بالأسف لمغادرته، ولكننا نتمنى له كل النجاح وهو بصدد البدء في رحلة ذات تحد أخرى في مهنته.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ابراهيم غمبري وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا.

السيد غمبري (تكلم بالانكليزية): أعرب أولا وقبل كل شيء عن الشكر لك يا سيدتي الرئيسة لعقد هذه الجلسة المفتوحة المثمرة للغاية والطريقة الماهرة التي أدرت بها أعمال الجلسة. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لأخي، الوزير مالونغو، لبيانه الممتاز، وأعرب من خلاله عن تقديرنا لحكومة أنغولا التي بعثته للمشاركة في هذه الجلسة. وهذا دليل على الأهمية التي توليها حكومة أنغولا لأعمال هذه الجلسة.

وأعرب عن الشكر أيضا لجميع أعضاء المجلس وجميع الوفود الأخرى لمساهماتهم الهامة في هذه المناقشات. وأؤكد لجميع الحاضرين أن الأمانة العامة سوف تكثف جهودها للعمل مع حكومة وشعب أنغولا سعيا إلى تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

الرسالة التي استمعنا إليها في المناقشات في هذه الجلسة المفتوحة اليوم مفادها أنه يتعين على الأمين العام والأمانة العامة، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود، أولا، لإحكام قبضة الجزاءات المفروضة على يونيتا؛ وثانيا، لتكميل الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا

لتلبي على النحو الأوفى احتياجات نسبة كبيرة من الأنغوليين الذين يعيشون في محنة وهم بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة؛ وثالثا، لدعم المجتمع المدني، والحكومة وكل من يعملون لتعزيز التوصل إلى تسوية الصراع في أنغولا بالوسائل السياسية والهدف الذي نشترك فيه جميعا يرمي إلى وضع نهاية لكافة أعمال القتال في كل مكان في أنغولا في أسرع وقت ممكن بدلا من تحقيق ذلك في وقت متأخر، وضمان نجاح العمل الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة في أنغولا تحت قيادة الرئيس الجديد للمكتب، الذي يتوقع أن يشغل منصبه في رواندا في غضون وقت قصير.

وفي الوقت نفسه، أستأذنك يا سيدتي الرئيسة لأضيف كلمات قليلة إلى ما ذكرته سابقا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والمسائل ذات الصلة في أنغولا، والمساهمات التي تقدمها على وجه التحديد بعض وكالات الأمم المتحدة.

أولا، استجابة لطلب من حكومة أنغولا، قررت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أيار/مايو ٢٠٠٠ توسيع نطاق عملياتها التي تقوم بها حاليا في أنغولا، والتي تقدم المساعدة إلى ٠٠٠ ١٣ لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتشمل حماية زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ من المشردين داخليا والعائدين، وتقديم مساعدات إنسانية لهم ولا سيما في مقاطعات ثلاث هي أويغ، وزائير، ورواندا.

ولأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائمة بالعمل الآن، فيمكنها أن تترجم المبادئ القانونية التي تحمي حقوق الأشخاص المشردين داخليا إلى تدابير ملموسة في هذه المناطق الثلاث. كما أن المفوضية سوف تساعد في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة مثل الرعاية الصحية، والمأوى، والمياه، والتعليم، والملابس وما إلى ذلك، مع العمل على تعزيز قدر من الاكتفاء الذاتي بين السكان المستفيدين من الخدمات.

ولكن المتطلبات المالية للمفوضية للجزء المتبقي من عام ٢٠٠٠ لأنغولا تبلغ حوالي ٨,٤ من ملايين الدولارات، وحوالي ١٢ مليون دولار لعام ٢٠٠١. ولذا، فقد وجهت المفوضية نداء للمانحين، كجزء من النداء الموحد المشترك بين الوكالات الذي أصدرته الأمم المتحدة مؤخرا، بجمع ١٥٤ مليون دولار للوفاء باحتياجات ٢,٧ مليون شخص. ونحن نحث مجتمع المانحين على الاستجابة بسخاء لهذا الطلب.

وهل لي أن أتحدث عن الأمن. ففي الأسابيع القليلة الماضية كانت ليونيتا تهديدات جديدة للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وأعتقد أن ذلك يتطلب إدانة قوية، لا من الأمانة العامة فحسب، بل ومن مجلس الأمن أيضا.

علاوة على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كليهما يعملان مع الحكومة لوضع استراتيجية تستهدف تخفيف معاناة الأشخاص المشردين داخليا. ويحتاج ذلك إلى دعم المجتمع الدولي. وثمة حاجة، على سبيل المثال، إلى مواصلة دعم الشعب الأنغولي بمعونات غذائية حتى شهري آذار/مارس – نيسان/أبريل ٢٠٠١. وهناك حاجة إلى تقديم العون لتوفير البذور والأدوات للحملة الزراعية المقبلة. ودعم المنظمات غير الحكومية ضروري أيضا لا سيما في العمل الهام جدا الذي تقوم به لتطهير الألغام. وكما تحدث عدد من الوفود، فإن هذا المجال شديد الأهمية، كما أن منظومة الأمم المتحدة تؤيد حكومة أنغولا في استراتيجيتها للحد من الفقر وتخفيف حدة آثاره.

ويسعدني أن أبلغكم بأن الأمين العام قد وجه إليَّ تعليمات بالقيام بمهمة لزيارة كل من زامبيا وناميبيا في الأسبوع القادم، وفي الأسبوع الذي يليه لإجراء مشاورات

مع السلطات في البلدين حول الآثار السلبية لانتشار الحرب في أنغولا إلى هذين البلدين المجاورين. وأرجو أن أكون في موقع يمكّنني من تقديم تقرير إلى المجلس عن نتائج ما وصلت إليه، والتوصية بالسبل التي يمكن الرد بها على بعض القضايا المثارة.

وأخيرا، أود، باسم الأمين العام وبالأصالة عن نفسي، أن أتقدم بالتهنئة إلى السفير فاولر على العمل الممتاز الذي قام به، لا بوصفه ممثلا دائما لكندا، ولكن للإسهامات القيمة التي قدمها في البحث عن السلام في أنغولا من خلال قيادته المتميزة للجنة الجزاءات في أنغولا. ونتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة في روما، وأعتقد أننا جميعا سنسعى إلى زيارته في أقرب وقت ممكن، ولن نفعل ذلك معا في وقت واحد، ولكن واحدا تلو الآخر. وبوسع السيد فاولر أن يغادرنا وهو على يقين تام بأنه كان له أكبر الأثر لا في عمل مجلس الأمن فحسب، بل والأمم المتحدة ككل. وإن العمل القيم الذي قام به في مسألة الجزاءات ضد يونيتا قد ساعد كثيرا في استعادة مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل.

وعليَّ أن أعترف بأنني شخصيا من المستفيدين بالعمل الممتاز الذي قام به، لأنه ساعد بطرق كثيرة في جهودي لاستعادة الثقة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا. وأعتقد أن هناك مستفيدين آخرين من عمله - شعب سيراليون، الذي سيسعده قريبا أن يعرف أن الاتجار غير المشروع في الماس سيكون من الصعب تصديره للبيع من أجل تمويل أنشطة الحرب التي تشنها الجبهة الثورية المتحدة. كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تستفيد أيضا من عمل السفير فاولر في مجال رصد ومراقبة الاستغلال غير المشروع للثروة المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى في هذا البلد.

نحن جميعا مدينون بالامتنان للسيد فاولر، ونتمنى له حظا سعيدا في مهمته الجديدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على العرض الذي وافانا به اليوم، وأود أن أعرب عن تقديري لجهوده الشخصية باسم الأمم المتحدة من أجل تحقيق حل سلمي للصراع في أنغولا، واستعادة الثقة بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا. ولقد لاحظنا من بيانه أنه سيقوم بزيارة لدول المنطقة في المستقبل القريب جدا. ونحن نتطلع للاستماع إلى تقارير أخرى يرفعها إلى المجلس إبان عودته.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن سيبقي المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠